سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس

Renewable agriculture and rural policy and its reflection on the agricultural sector in the Boumerdes Province

طالبة الدكتوراه/كريمة قرابسي
جامعة الجزائر 3، الجزائر
karima.grabssi35@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/08/20   تاريخ القبول للنشر: 2018/11/24

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تحتل الفلاحة في الجزائر مكانة هامة إذ تمثل قطاعا استراتيجيا تهدف من خلاله إلى القضاء على التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث طبقت العديد من السياسات الفلاحية التي كانت تتماشى مع الظروف السائدة آنذاك، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي ليصبح قادرا على القيام بدوره في إطار التنمية الاقتصادية والمحلية، إلا أن القطاع عرف جملة مشاكل وقفت كعائق أمام تحقيق الأهداف المسطرة التي على رأسها الأمن الغذائي، الأمر الذي استوجب من الدولة تدارك الوضع من خلال اقتراح مقاربة جديدة لتنمية الفلاحة وهي سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

الكلمات المفتاحية :التجديد الفلاحي؛ التجديد الريفي؛ الأمن الغذائي؛ عقود النجاعة؛ الإنتاج الفلاحي.

Abstract:

Agriculture is of major importance to Algeria's economy which aims to eliminate dependency on food imports and achieve self-reliance. To attain this goal, the state implemented a number of agricultural policies consistent with the prevailing circumstances at the time to develop the Agricultural sector and enhance economic and local development. However, the sector faced challenges that existing policies failed to address, hampering the move towards achieving the established objectives directed by food security. This situation prompted the state to take new measures to overcome the shortcoming in policies by introducing a new approach to the development of the agricultural economy known as "Agricultural and Rural Renewal Policy".

Keys words:*agricultural renewal; rural renewal; food security; efficiency contracts; agricultural production.*

مقـدّمـة:

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية لهذه الدولة، مما يجعل للقطاع الفلاحي أهمية ودورا في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته من أجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية تتناسب والواقع الجزائري وتؤدي إلى تحسينه، حيث اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال الوطني عدة سياسات زراعية، تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن السياسات الاقتصادية، والزراعية المطبقة لم تأت بثمارها المنتظرة؛ بل أسفرت على نتائج سلبية، أثرت على التنمية الزراعية، وأوقعت البلد في مشكلة غذائية وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية، وتدهور نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والإجمالي. وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجات السكان من الأغذية الضرورية القاعدية وليس لتحسين نوعيتها، الأمر الذي أدى بالدولة لتدارك الوضع بإقرار سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ سنة 2009 للدفع بحركة التنمية الفلاحية في الجزائر وتحقيق الأمن الغذائي.

وتندرج ولاية بومرداس ضمن الولايات الساحلية والسياحية والفلاحية بامتياز في الجزائر، وهذا لما تمتلكه من أراض خصبة تؤهلها لأن تكون منتجة وممولة بامتياز للمحاصيل الفلاحية المتنوعة، إذ تحتوي على قطب جامعي متباين التخصصات وكذا معاهد متخصصة توفر فرص متعددة للتكوين، كما أنها تحتوي مناطق صناعية تحتاج لليد العاملة المؤهلة وللفرص الاستثمارية للتوسع، كما تشكل منطقة عبور لاحتوائها على شبكة مواصلات برية وسكك حديدية وموانئ، وتزخر بإمكانيات طبيعية في الري والصيد البحري تعطيها القدرة لأن تحقق مستوى تنموي معتبر مقارنة بغيرها من الولايات.

ومن خلال ما سبق، تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على الإمكانيات المتاحة في الولاية وخاصة الفلاحية منها والوقوف على نسيج القطاع الفلاحي من أجل التحسيس بإمكانية تطوير وترقية هذا القطاع باستغلال كل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وخاصة بعد تطبيق السياسة الأخيرة التي انتهجتها الجزائر المعروفة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، فكيف انعكست هذه السياسة على أداء القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس؟

ولمعرفة مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المسطرة في ولاية بومرداس وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي، قمنا بتقديم دراسة عنها من خلال تقسيم هذا العمل إلى ثلاث مباحث تمثلت في:

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثالث: تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس.

فرضيات البحث:

- عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة سياسات زراعية لم تحقق التنمية الفلاحية المطلوبة.

- يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عدة تحديات على مستوى الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

- تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي انعكست إيجابا على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس وخاصة من ناحية شعب الإنتاج الحيواني والنباتي.

المبحث الأول

واقـع القطـاع الفـلاحي فـي الجـزائر

لمعرفة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر لابد من تتبع الجهود والإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي بذلتها الجزائر والتي تمثلت في تطبيــق العديد من السيـاسات الفلاحية التي تتماشى والنظام المطبق في كل مرحــلة، وتتمتع الجزائر بوفرة الموارد الطبيعية الهامة كالأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، كلها عوامل تلعب دوراً مهماً في عمليات التوسع الإنتاجي ومن المجمع عليه إن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة وإلى حد كبير على الظروف الطبيعية، إلا انه من شبه المؤكد إن مشكلة الجزائر في تحقيق أمن غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة محلياً غير مستغلة بصفة مثلى.

المطلب الأول: مـؤهلات الـقطاع الفـلاحي في الجـزائر

إن تطـور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنموية للبلاد،ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا بعد تقسيم السودان بمساحة تقدر ب 2.381.741 كلم2 ،ويمكن تقسيم الموارد الطبيعية الى ما يلي(1):

1- الموارد الترابية أو الأرض:

تقدر مساحة الجزائر ب 238 مليون هكتار منها 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام:

- أراضي قابلة للزراعة:

وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى أراضي غير المستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها.

- أراضي صالحة للزراعة:

هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أوالشتوية كالحبوب أوالزراعة الصناعية.

- أراضي المساحة المحصولية:

تمثل المساحة المحصولية في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية.

- أراضي مسقية:

إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية وكمية الإنتاج وهذا بفضل التكثيف الزراعي وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية[(2)].

2- الموراد المائية:

يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكشف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التي تشتغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، وهي تنقسم إلى ثلاث موارد:

- الموارد المطرية:

تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28 ملم سنويا، وهو معدل ضعيف نوعا ما مقارنة بدول أخرى.

- الموارد المائية السطحية:

وتتمثل في مياه الوديان والأمطار التي تعتبر قليلة في بلادنا وتقدر ب 5.13 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22 %والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.

- الموارد المائية الجوفية:

تشير الإحصاءات أن حجم المياه الجوفية تقدر ب 33 مليار متر مكعب وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب، إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار[(3)].

الفرع الثاني: الثروة النباتية

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، والملاحظ في الجزائر أن بيئة الفرد التي نشأ فيها وثقافته الاستهلاكية في طلب متزايد للإنتاج النباتي غير أن ما يميز هذا الإنتاج التذبذب والتباين في كميات الإنتاج ومستويات الإنتاجية من موسم لآخر ولعل أهم العوامل التي جعلته على هذا الحال تتمثل في:

- ارتباط الفلاحة الجزائرية بكمية الأمطار المتساقطة إذ معظمها تعتبر زراعة مطرية لا تعتمد كثيرا على أساليب الري.

- تقلص المساحة الصالحة للزراعة لعدة أسباب كالانجراف والتصحر والزحف الإسمنتي.
- الاتجاه الى قطاع الصناعة والتجارة وبالتالي هجرة الفلاحين عن خدمة الأرض.

كل هذه العوامل كان لها أثر كبير في تحديد مستويات الإنتاج من سنة لأخرى الشيء الذي انعكس في مظاهر العجز الغذائي، واستدعى الأمر الاتجاه نحو الخارج لاستيراد ما عجز عن توفيره الإنتاج المحلي.

الفرع الثالث: الثروة الحيوانية

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من: الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك. حيث وبالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقص في عدد المواشي وخاصة منها الأبقار وذلك نتيجة لأسباب عديدة أهميتها يتمثل في طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة ورياح رملية تؤدي سنويا إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات، يضاف إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر.

الفرع الرابع: الموارد البشرية العاملة في الزراعة

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل رأس المال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر، حيث بلغت القوة العاملة في الزراعة حوالي 4.25 % سنة 1995 م وقد تناقصت هذه النسبة إلى 8.21 % سنة 2008 وهذا الانخفاض يمكن ارجاعه لعدة أسباب نذكر منها، هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة الأرياف خاصة خلال التسعينيات بسبب الوضع الأمني الغير مستقر وخاصة في المناطق الجبلية والريفية[(4)].

المطلب الثاني: تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962-2014)

مرت السياسة الفلاحية في الجزائر بعدة مراحل، حيث أن كل سياسة كانت تضع أجندات معينة لتحقيقها حسب ضرورات وظروف المرحلة العسيرة في بناء الدولة ثم إعادة تنظيم القطاع الزراعي بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وكل هذه السياسات كانت تضع أهداف استراتيجية تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي (1962-1969)

التسيير الذاتي هو الطريقة التي تم بها تسيير الأراضي الفلاحية بعد الاستقلال مباشرة حيث استولى الفلاحون على المزارع التي تركها المعمرون وانتخبوا من بينهم لجانا للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة[(5)]، ومرت سياسة التسيير الذاتي بثلاث مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

- **مرحلة الأملاك الشاغرة:**

وذلك بإصدار مجموعة من المراسيم واللوائح مثل مرسوم 24 أوت 1962 الذي يحمي الأملاك الشاغرة(6).

- **مرحلة التأميم الجزئي:**

تخص عملية التأميم التي امتدت من مارس إلى ماي 1963 والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعرين الفرنسيين والتي بلغ عددها 127 مزرعة تضم حوالي 200000 هكتار(7).

- **مرحلة التأميم الكلي:**

تميزت باستعادة كل الأراضي الزراعية التي قدرت ب2632000 هكتار مسيرة ذاتيا وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة التي تقع في سهول متيجة، عنابة وأعالي شلف.

ولقد لاقت هذه السياسة عدة معيقات كان من الصعب التكفل بها لكون ذلك يقتضي إلماما بالمعطيات المتوفرة الذي لم يكن ممكنا بسبب قلة الإطارات الجزائريين سنة 1962، لذلك اقتصر دور التسيير الذاتي على المهمة التي خولتها له السلطات الاستعمارية وهي تموين فرنسا بالمنتجات الفلاحية، أما تلبية حاجات الجزائريين من المواد الاستهلاكية فقد كانت تستلزم تغييرا جذريا على المديين المتوسط والبعيد، لأنه كان ينبغي التخلص من الورطة التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الوطني إذ نسبة 60%من الواردات كانت من المواد الغذائية(8).

الفرع الثاني: مرحلة إعادة الهيكلة (1970– 1990)

تتميز هذه المرحلة بالقيام بالإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة، نظرا لما شهدته الزراعة الجزائرية من تغيرات منذ عام 1973، مما أدى إلى تغيرات كبيرة في الهياكل الزراعية انطلاقا من تدابير التأميم وإعادة توزيع الأراضي في إطار الثورة الزراعية منذ 1970، حيث تم إنشاء 6000 تعاونية فلاحية بمساحة زراعية إجمالية حوالي 400.000 هكتار، غير أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم ترتقي إلى المستوى المطلوب الذي جاء في سياق الثورة الزراعية.

وأمام استمرارية ركود الإنتاج الفلاحي وصعوبة تسيير المستثمرات الكبرى المسيرة ذاتيا، والعجز المزمن والاختلالات في التوازنات المالية لهذه التعاونيات، ثم إعادة الهيكلة في عام 1981 لمزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة لتصل إلى 3400 تعاونية فلاحية اشتراكية.

وفي سياق المزيد من الإصلاحات لأجل إعادة تنظيم القطاع الزراعي صدر قانون 87-19 المؤرخ في ديسمبر 1987، الذي تم من خلاله توضيح كيفية استغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية، مع تحديد حقوق وواجبات المنتجين، حيث تم إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية وتحويلها إلى مستثمرات فلاحية جماعية (EAC)، ومستثمرات فلاحية فردية (EAI)، كما أيضا تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي ولقد تم إنشاء 3000 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC)، 60.000 مستثمرة فردية (EAL).

ومما سبق يمكن القول أن مدى هذه الإصلاحات خاصة تلك المتعلقة بإدخال حق الانتفاع الدائم على أراضي المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية في ظل محدود مسبيا، نظرا أن أغلبيتها تم المصادقة

علها في غياب استشارة وتحسيس كافي للمستثمرين في ظل وجود محيط مؤسساتي وهياكل تمويل هشة، مع تضاعف المعاملات غير القانونية على الأراضي دون إنعاش الاستثمارات الخاصة في القطاع الفلاحي[9].

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات والتوجه نحو اقتصاد السوق (1990 – 1999)

لقد تميزت هذه الفترة بعدد من الإصلاحات بهدف التوجه نحو الانفتاح وتحرير الأسواق بشكل تدريجي من أهمها :

- القانون رقم 90- 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن القانون التوجيهي العقاري، حيث تم إرجاع جزء من الأراضي المؤمنة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها، مع إعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن هذه الإصلاحات.

- إنشاء الغرف الفلاحية واعتماد القرض التعاضدي الفلاحي لتشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار الفلاحي.

- ظهور بوادر لإعادة تشخيص القطاع الزراعي كرد فعل للآثار والصدمات الناجمة عن السياسات والإصلاحات المتعاقبة السابقة، من خلال تنظيم مشاورة وطنية سنة 1962 ضمت عدد كبير من فاعلي القطاع والخبراء والجامعيين تهدف إلى اقتراح مقاربة جديدة للاقتصاد الفلاحي ونموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة و المهنة في سياق الانفتاح نحو الأسواق العالمية، وفقا لتوصيات هذه المشاورة اتخذت الدولة بعض تدابير لإعادة التنظيم لترقية وتنمية القطاع الفلاحي من خلال تنظيم ملتقيات وطنية بمواضيع محددة خاصة حول العقار الفلاحي (مرسوم إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996)، وحول الفلاحة (سياسة الفروع والقانون الأساسي للمستثمر الفلاحي).

- قيام الدولة بإطلاق برامج خاصة مثل برامج الأشغال الكبرى والتشجير والتشغيل الريفي[10].

وبصفة عامة يمكن القول على ضوء ما سبق أن العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية وكذا الملتقيات لم تجسد على أرض الواقع، نظرا للصعوبات المالية التي مرت بها البلاد طيلة سنوات التسعينات من القرن الماضي.

الفرع الرابع: مرحلة المخططات التنموية الفلاحية (2000 – 2009)

أولاً- المخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA:

منذ سنة 1999 وتزامنا مع العودة التاريخية للأمن والتحسن النوعي في الوضعية المالية العمومية وإقفال برنامج التعديل الهيكلي، أطلقت الدولة برنامج إنعاش من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) وتتمثل المحاور الرئيسية لهذا المخطط في:

- دعم المستثمرات الفلاحية:

من منطلق جديد قائم على تشجيع المبادرة الخاصة وتوجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل رفع وتحسين الإنتاج والإنتاجية، وذلك في ظل بقاء أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية.

- **توسيع الدعم إلى المجال الريفي:**

انطلاقا من سنة 2002 تم توسيع نطاق المخطط ليشمل العالم الريفي ليصبح تحت مسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إذ تضمن هذا الأخير على أهداف أوسع لتعزيز المساهمة في الاكتفاء الذاتي وتثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة، مع تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، في حين تم إعطاء أهمية خاصة لدعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة بالأخذ بعين الإعتبار أهمية المستثمرات الفلاحية كوحدات منشئة للثروة.

- **التنسيق بين السياسات الفلاحية والريفية:**

وذلك بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 2008، أين تم وضع محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، حيث يعتبر المخطط الوطني للتنمية الزراعية أداة لضمان تحديث القطاع الفلاحي فهو يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان أفضل استخدام وتعزيز للإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية.
- ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية في مجال تحقيق التنمية المستدامة.
- تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي في المناطق الملائمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كذلك تشجيع الصادرات من المنتجات الزراعية التي تتمتع بمزايا نسبية بالأخص المنتجات الزراعية البيولوجية.

ثانياً- إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة:

يتوقف نجاح هذا المخطط من خلال العمل على استغلال الموراد المخصصة لمخطط دعم التنمية الفلاحية لزيادة القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي، حيث قامت هذه الإستراتيجية على ما يلي:

- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم.
- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة.
- تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الإقليم.
- الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق الأعمال.

وأيضا تقسيمها إلى استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، حيث ترتكز الاستراتيجيات القصيرة الأجل على دعم صناديق وبنوك الائتمان الزراعي لتوفير القروض اللازمة للقطاع، التدريب على الأساليب الزراعية الحديثة لرفع المردود الفلاحي، العمل على توفير وتشجيع الصناعات الموجهة لخدمة القطاع الزراعي.

أما الإستراتيجيات طويلة الأجل فهي ترتكز على تشجيع الاستثمارات الوطنية الموجهة لقطاع الفلاحة وكذا تشجيع الشراكة الأجنبية، توفير وتحسين نوعية الخدمات اللازمة في المناطق الريفية، استصلاح أراضي جديدة والاستغلال العقلاني والاقتصادي لها وذلك لتوسعة الأراضي الصالحة للزراعة بالخصوص الأراضي الصحراوية[11].

المبحث الثاني

الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

من خلال تنشيط التنمية الريفية مع بداية شهر فبراير 2009 والخطاب الذي ألقاه رئيس الدولة في بسكرة، تم إطلاق سياسية جديدة تعمم مقاربة تنموية مندمجة وتشاركية ولا مركزية لشكل جديد من الحكامة قائم على تصويب دور الدولة إلى وظائفها الأساسية والتغير العميق للعلاقات بين فاعلي عالم الريف والفلاحة والبناء التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص.

المطلب الأول: مراحل ظهور سياسة التجديد الفلاحي والريفي

بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب إلى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية، تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي للفترة الممتدة من 2007_2015، وقد تم إعدادها وفقا لثلاثة مراحل هي[12]:

أ- المرحلة النموذجية أو التحضيرية 2007:

تم فيها وضع الأسس الأولية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ب- مرحلة الترسيخ بداية من سنة 2008:

حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة 2008_2010 من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجامعات المحلية ومراكز التكوين وكذا الفاعلين الرائدين في مجال التنمية.

ج- مرحلة التعميم لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009_2015:

ويتم العمل في هذه المرحلة على إعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفاعلة للأقاليم الريفية.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[13]:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطوير محكم لأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي الفلاحية.
- وضع إطار تشريعي يضمن الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتكريس قواعد الحماية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وترقية الوسط الريفي.
- تفعيل دور المرأة في التنمية الريفية والفلاحية وترقيتها بتمكينها من الاندماج وتعزيز تواجدها في مختلف النشاطات المبرمجة في إطار سياسة التجديد الريفي[14].

المطلب الثالث: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يعتبر هذا البرنامج سياسة عمل تواصل المجهودات التي كانت تسعى إليها السياسات السابقة على المستويين الريفي والفلاحي، ولهذا فإن البرنامج يعطي رؤية عامة للنهوض بالريف من جهة، وبالقطاع الفلاحي من جهة ثانية، برؤية اقتصادية واجتماعية ترق إلى مستوى تشكيل قطاع زراعي مصدر للمحاصيل الزراعية، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال أهم الركائز التي يستند إليها هذا البرنامج.

الفرع الأول: التـجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان ديمومة الأمن الغذائي، من خلال تشجيع وتكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع[15]، ويهدف التجديد الفلاحي إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، وكذا تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، بالاعتماد على برامج رئيسية تتمثل في[16]:

- توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية:

جسد هذا الهدف من خلال التأطير وتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة ذات طابع فلاحي وتربية المواشي على أراضي غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو للخواص.

- تعميق **وتطوير أنظمة ضبط الموارد الفلاحية والحيوانية:**

من خلال توطيد مقاربة الشعب الفلاحية وإزالة الحواجز بين مجمل الحلقات المكونة لكل شعبة وتسهيل تحقيق شراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وكذا تشجيع وضع علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبة.

الفرع الثاني: التجديد الريفي

تهدف هذه الركيزة إلى تقليص الفوارق بين البلديات، وتدارك التأخر في مجال التنمية من خلال تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية من خلال تعزيز التماسك الإجتماعي ومكافحة التهميش وإقصاء المناطق الريفية، تحقيق التكامل بين الفضاءات الريفية، تنظيم الانسجام بين المشاريع والبرامج وضمان تظافر الجهود من خلال عملية تجسيد اللامركزية لفائدة المناطق الأكثر حرمانا لاسيما في المناطق الريفية الأكثر عزلة وإشراك المجتمع المدني في ذلك.

- الوسائل **المساعدة لبرنامج التجديد الريفي:**

من أجل تجسيد برنامج التجديد الريفي تم تسخير كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا البرنامج وذلك من خلال[17]:

أولاً- المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة:

يقصد به كل مشروع يتضمن أعمال تقوم بها المجموعات الريفية، والذي يهدف إلى مرافقة سكان الريف، لاسيما على المستوى التقني التنظيمي والمالي في مجهوداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطهم الاقتصادي دائم، لضمان التدفق المتواصل للدخل والذي من شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروف معيشية أحسن.

ثانياً- النظام الوطني للمساعدة على القرار من أجل التنمية المستدامة (الريفية_ المحلية):

حيث يساعد هذا النظام على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الريفية من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي من خلالها يتم التعرف على وضعية التنمية في الولاية (احتياجات من خلال الأولويات)، كما يحوي هذا النظام طرق متابعة الميزانيات المخصصة للبرامج الجوارية، حيث يتم دراستها وتحليلها وتقديم مؤشرات التنمية سواء بطريقة إجمالية أو محددة، ومن خلال هذا النظام أيضاً يمكن معرفة درجة تنمية القطاعات على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي ومقارنتها بالمعدل الوطني، ونظام المساعدة على اتخاذ القرار موزع على كل الفاعلين في التنمية الريفية (الوزارات، الولايات، الهيئات...).

ثالثاً- برنامج تدعيم المؤهلات البشرية والمساعدة التقنية للفاعلين:

يهتم هذا البرنامج بالتكوين والإعلام والاتصال والتعبئة الخاصة بالمجتمع المدني، وذلك من أجل مشاركة كل الفاعلين في التنمية الريفية، حيث يقوم البرنامج بتكوين المنتخبين والإداريين وأعضاء جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية وذلك على المستوى المحلي من أجل توجيه كل الجهود لإنجاح برنامج التجديد الريفي، حيث تم في 2009 تأهيل حوالي 1600 فاعل في برنامج التجديد الريفي.

الفرع الثالث: عقود النجاعة

هي بمثابة خريطة إنتاجية لكل ولاية حسب تخصصها وقدراتها الفلاحية المتنوعة، بحيث من خلالها يتم بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من انتاج، ويتم إبرام عقود النجاعة على المستوى الداخلي، بين الوالي وجميع الفلاحين المتواجدين في ولايته، حيث يتعهد كل فلاح بما يستطيع إنتاجه خلال الخمس سنوات القادمة، وهذا ما يتطلب من الوالي ومديرية المصالح الفلاحية لكل منطقة التنقل لجميع المزارع والمستثمرات الفلاحية، وإحصاء الثروة الحيوانية والنباتية بمختلف أصنافها وتفعيل المشاريع الإنتاجية حسب الطبيعة الفلاحية لكل ولاية[18].

وتم تحديد القيم المرغوب في الوصول إليها على الصعيد الوطني، إثر اجتماعات التقييم الدورية بالاستشارة بين الفاعلين المركزين والجهويين ومن أهم أهدافها[19]:

- تحسين النسبة السنوية لنمو الانتاج الفلاحي.
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف،(من خلال 102000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية ل 73000 أسرة والوصول إلى حماية وتثمين 8ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي).
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الاندماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع.
- استحداث مناصب الشغل (750000 معادلة لمناصب دائمة)، لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة، فيما يخص مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة).

- تقسيم هذه القيم لكل بلدية في كلسنة من المخطط الخماسي، سجلت في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية وكذا محافظات الغابات للولايات.

الفرع الرابع: برنامج تقوية وتعزيز القدرات البشرية

نظرا لاعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على عصرنة القطاع، كان من الضروري تجهيز القدرات البشرية من اجل مواكبة هذه الخطوة، حيث أن تعزيز القدرات البشرية تسمح للفاعلين بالاندماج السريع داخل مخططات تحديث مراحل إنتاج هذا القطاع وتسمح لهم بمواكبة مختلف خطوات العصرنة، حيث تضاعفت جهود التكوين ومست أكثر من 50 ألف شخص على كل المستويات وفي أشـكال مختلفة كالملتقـيات والندوات والأيام الدراسية وغيرها.

ومن بين أهم أهداف هذه الركيزة ما يلي:

- تحديث الأساليب الإدارية في تسيير ومراقبة مختلف النشاطات التابعة للقطاع الفلاحي.
- تقوية الاستثمارات في التكوين والإرشاد والاهتمام أكثر بالبحوث الفلاحية.
- تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لجميع المؤسسات المسؤولة على مختلف أنواع الدعم الفلاحي.
- تعزيز الرقابة والخدمات البيطرية وحماية النباتات مع العمل على مكافحة حرائق الغابات. (20)

ويمكن القول أن حجم الأهداف التي وضعتها هذه السياسة تتطلب جهودا من كافة المستويات، من المستوى المركزي إلى الجهوي إلى المحلي وحتى الريـفي، كـما يتطلـب بعث جهـود مختلف الأجـهزة الإدارية والتقنية والمالية، وفق منظومة شاملة تعمل على رؤية واحدة لتحقيق الأهداف المحددة، وهذا من خلال العمل على المستويات التالية[21]:

- على المستوى المركزي:

حيث تعمل الحكومة على وضع الإطار التشريعي الملائم الذي يكفل تنظيم الجهود الرامية لتنفيذ البرنامج، وتعمل إدارة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعمليات الإحصاء والتقييم، وتقديم المشورة القانونية والتقنية في كل مراحل التنفيذ.

- على المستوى الولائي:

تشكل الإدارة الولائية بتشكيلاتها المختلفة حافزا مهما لتنفيذ السيـاسات الوطنية انطلاقا من الموقع المركزي للوالي، ومديرو المديريات التنفيذية المعنية على مستوى الولاية، وكذا نقابة الفلاحين، والغرف الفلاحية حيث تلعب دورا استشاريا بين السلطات الإدارية وممثلي المصالح المهنية للفلاحين، بالإضافة لدور المجلس الشعبي الولائي في طرح المشاكل التي يعيشها القطاع، ليتم تصويغها إلى قرارات ولائية تنتهي بحلول تعالج هذه الاعتراضات.

- على المستوى المحلي:

يشكل المجلس الشعبي البلدي النواة القاعدية في عملية تنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي، إلا أن برنامج التجديد الفلاحي والريفي جاء ليتعامل مع كافة الفعاليات في عملية التنفيذ بإشراكه

للعديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرين الفلاحيين، المصالح التقنية والادارية ....الخ).

وانطلاقا من كل هذا يمكن القول أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي انتقلت بالمجتمع الريفي الزراعي من حالات البؤس على مستوى العيش والركود في الإنتاج إلى مستويات أرقى في تقديم الخدمات وزيادة الدخل الفردي والرفاه.

المطلب الرابع: سياسة الأقطاب الفلاحية كتتويج لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

جاءت هذه السياسة كتتويج لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، وهذا بالنظر إلى الميزة التخصصية لكل منطقة فلاحية في الجزائر من حيث الطبيعة الجغرافية والمناخية حيث أن كل منطقة أصبحت تتميز بميزة تفاضلية عن أخرى وتختص بإنتاج محاصيل معينة، فجاءت هذه السياسة لتضبط كل منطقة فلاحية والمحاصيل التي تجنيها بما يتناسب والحاجيات الغذائية للجزائر.

الفرع الأول: مضمون سياسة الأقطاب الفلاحية

يعتبر قطب فلاحي كل منطقة جغرافية قد تحتوي مجموعة كاملة من الأنشطة والخدمات اللازمة لتحقيق منتج أو خدمة، بدءا من الفكرة حتى البيع في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية.(22) والقطب الفلاحي هنا لا يكون مقيد بالحدود الإدارية للولايات، وبالتالي تتأسس أقاليم زراعية تمتلك خصائص معينة في الإنتاج الفلاحي وفقا للخصوصية الجغرافية لكل إقليم.

الفرع الثاني: مراحل عملية الأقطاب الفلاحية

يتضمن القطب الفلاحي مجموعة من العمليات الإنتاجية والتحويلية والتسويقية كالتالي:

أولاً- العملية الإنتاجية:

تبدأ بتوفير الإمدادات من عتاد وتجهيزات فلاحية، أي توفير مستلزمات عملية الإنتاج الفلاحي بما يتطلب منطق التكثيف الزراعي.

ثانياً- العملية التحويلية:

تنطلق من جني المحصول إلى التحويل إما إلى التصنيع الغذائي أوغير الغذائي، أوالتسويق، وهذا على حسب طبيعة المنتوج.

ثالثاً- التسويق:

تأتي عملية تسويق المنتوجات المصنعة ضمن المرحلة النهائية في الأقطاب الفلاحية، حيث يكون التسويق إما محلي أو وطني أو دولي حسب جودة المنتوج وكذا القدرة التصديرية للدولة[(23)].

الفرع الثالث: عرض الأقطاب الفلاحية في الجزائر

ما دامت المساحة والتضاريس الجزائرية متنوعة فهي تفرض مناطق زراعية متنوعة، وبالتالي تعدد الأقطاب الفلاحية حسب القدرة الإنتاجية لكل منطقة فلاحية، وهي تتنوع كالتالي[(24)]:

- **شعبة القمح:** وفيها نوعين من الأقطاب، أقطاب خاصة بالقمح الصلب وأخرى خاصة بالقمح اللين.

- **شعبة البطاطا:** تحتوي على خمسة أقطاب فلاحية تضم 5 ولايات.
- **شعبة الزيتون:** تحتوي على سبعة أقطاب فلاحية وتضم 7 ولايات.
- **شعبة الفواكه ذات النواة واللوزيات:** تحتوي على ثلاثة عشر قطب فلاحي، وتضم 15 ولاية.
- **شعبة زراعة** النخيل: تتمتع هذه الشعبة بثلاثة أقطاب متوزعة على 4 ولايات.
- **شعبة الحليب:** تتمتع هذه الشعبة بعشرة أقطاب فلاحية، وتضم 16 ولاية.
- **شعبة اللحوم الحمراء:** تحتوي على خمسة عشر قطب فلاحي يتوزع على 18 ولاية.
- **شعبة اللحوم البيضاء:** تحتوي على اثنتي عشر قطب فلاحي، وتضم 18 ولاية.

تعتبر هذه من أهم الأقطاب المتخصصة في الجزائر بالإضافة إلى قطب البقول الجافة وقطب البستنة، وحددت وزارة الفلاحية آفاقا إنتاجية تنموية على مدى ثلاث سنوات (2019/2017) بتحقيق نمو زراعي يصل إلى 5 % وقيمة إنتاج تفوق 4.000 مليار دينار جزائري، مع العلم أنها قد حققت سنة 2015 قيمة ألفين وتسعمائة 2.900 مليار دينار جزائري، واستحداث 1,5 مليون منصب شغل، وتخفيض 30% من فاتورة الواردات الغذائية من سنة 2015، ومضاعفة الصادرات إلى 1,1 مليار دولار[25]، وهذا كحصيلة لنتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، وانطلاقا من هذا الأساس ستتمكن سياسة الأقطاب الفلاحية بحلول 2019 من تحقيق كميات إنتاج مرتفعة في الشعب السابقة الذكر، لأنها تهدف إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي، لكن الأمر الذي ينبغي على الوزارة تداركه هو ضرورة وضع سياسات خاصة بتنمية البنية القاعدية للصناعات التحويلية، مع تحسين سياسة التسويق.

المبحث الثالث

تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس

بناءً على الإطار النظري، والذي تم فيه التطرق إلى أهم السياسات الفلاحية التي طبقتها الجزائر والمؤهلات الفلاحية التي تتمتع بها، ثم التركيز على التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية (برنامج التجديد الفلاحي والريفي)، قمت بتخصيص هذا المبحث بإجراء دراسة تحليلية حول مدى تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي في عملية الإنتاج الفلاحي في ولاية بومرداس باعتبارها ولاية ذات طابع فلاحي تتمتع بالإمكانيات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج.

المطلب الأول: تقديم موجز لولاية بومرداس

نشأت ولاية بومرداس بموجب المادة 39 من القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي تضمن التقسيم الإداري الجديد وقد كانت تتكون بموجب هذا القانون من 38 بلدية، تم اقتطاع 6 بلديات منها في سنة 1997 هي كل من: رويبة، رغاية، عين طاية، برج البحري المرسى، هراوة، لتصبح 32 بلدية مقسمة على 9 دوائر، وهي ولاية ساحلية تقع في الوسط على مقربة من العاصمة وهو موقع جغرافي متميز، يتيح لها استغلال مواردها بشكل جيد، تميزت الولاية بطابع صناعي بعد الاستقلال كونها كانت تضم مناطق صناعية كبيرة كما سبق ذكره في كل من بلديتي رويبة ورغاية

والتي كانت تساهم ب 91 % من المداخيل الجبائية للولاية إلى غاية اقتطاع ستة بلديات من بينها الرغاية وروبية، لتصبح بذلك الولاية ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي

هي ولاية ساحلية في وسط البلاد تتربع على مساحة قدرها 1456,16 كم^2 بشريط ساحلي طوله 100 كلم يمتد من بودواو البحري غربا إلى بلدية عفير شرقا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق ولاية تيزي وزو، من الجنوب ولايتي البويرة والبليدة، من الغرب ولاية الجزائر، وهي تضم 15 بلدية ريفية من بين 32 بلدية، يغلب عليها طابع فلاحي حيث تتمتع بإمكانيات فلاحية هامة، ومنها من لها إمكانيات سياحية معتبرة(26).

الفرع الثاني: التركيبة الديمغرافية

بلغ عدد سكان ولاية بومرداس 802083 شخص حسب آخر إحصائيات RGPH لسنة 2008، حيث أن عدد السكان الذين يقل عمرهم عن 30 سنة بلغ 479888 نسمة بنسبة 58,1% من مجموع السكان، كما أن نسبة الذين لا يتعدى عمرهم 20 سنة يبلغ 299182 نسمة بنسبة 36,2 % من مجموع السكان(27).

المطلب الثاني: مميزات القطاع الفلاحي في الولاية

تتمتع الولاية بعدة مؤهلات فلاحية تجعلها ترقى بالمجال التنموي في القطاع الفلاحي ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الفرع الأول: من حيث المساحة الفلاحية

تصنف ولاية بومرداس ضمن المناطق الفلاحية الهامة على المستوى الوطني حيث تعتبر ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز، تقدر المساحة الفلاحية الكلية ب 454 98 هكتار منها 600 64 هكتار مساحة صالحة للزراعة، منها 32 %مساحة مسقية، كما أن 62 % من هذه المساحة هي ملك للخواص، كما تحتل زراعة الأشجار المثمرة مع أشجار الزيتون والكروم نسبة 38 % من المساحة المزروعة تليها المحاصيل الكبرى والأعلاف بنسبة% 32 ثم الخضروات بنسبة 22% وأخيرا المساحات غير المستغلة (المروج) 8%.

الفرع الثاني: من حيث العقار الفلاحي

الأرض الفلاحية هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا لإنتاج يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة مباشرة أو بعد التحويل(28)،فهي تنقسم إلى عدة أنواع منها الخصبة جدا والخصبة والأراضي المتوسطة الخصوبة وأيضا الضعيفة الخصوبة، وبالتالي تنقسم ولاية بومرداس إلى ثلاث مناطق حسب نوعية الأراضي المذكورة وهي كالتالي:

- 52%مناطق سهلية تتوفر فيها الأراضي الخصبة والخصبة جدا حيث تكون طاقتها الإنتاجية عالية وهي أراضي مسقية أو قابلة للسقي.
- 26%مناطق شبه جبلية تتميز بأنها أراضي متوسطة الخصوبة، تحتوي على عوائق في الطبوغرافيا.

- 2%2 مناطق جبلية : وهي تحتوي على عوائق طبوغرافية كبيرة.

وتقدر مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة SAU superficie agricole utile بـ 600 64 هكتار إلى سنة 2017 حيث 32 % منها أراضي مسقية حسب المنحنى التال:

الشكل (01): المساحات الفلاحية المستغلة في ولاية بومرداس

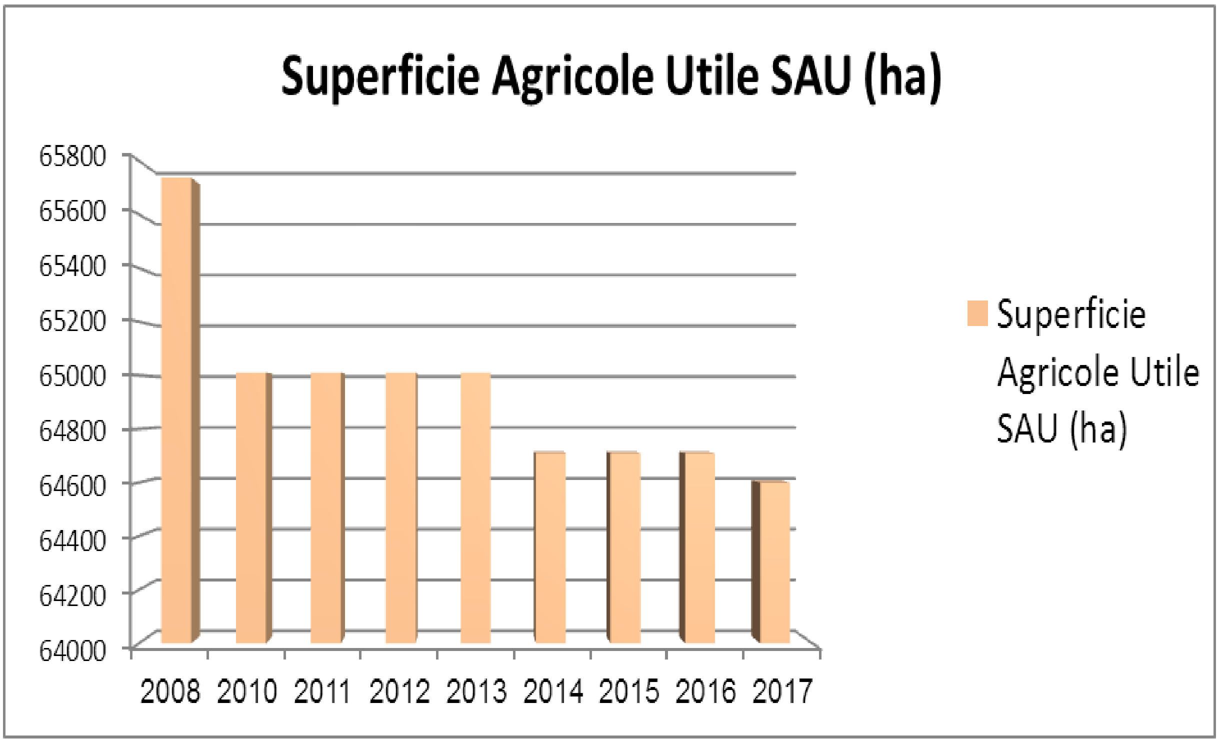

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية والفلاحية

أما المستثمرات الفلاحية التي تعتبر وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية[29]،فهي تعتبر جزء مهم من العقار الفلاحي في الولاية بعدد يقدر ب 20128 مستثمرة فلاحية[30]،إلا أن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى القطاع الخاص بنسبة 92%، وهي تتوزع كما يلي:

- 582 18 مستثمرة تابعة للخواص.
- 341 1 مستثمرة الفلاحية الفردية أو الجماعية.
- 202 مستثمرة امتياز .
- 03 مزارع نموذجية وتتمثل في:
- المزرعة النموذجية غالم سعيد بمساحة إجمالية 749.79 هكتار وهي في حالة نزاع.
- المزرعة النموذجية مشتلة الكروم بمساحة إجمالية 311.68 هكتار اختصاص حبوب وبطاطا.
- المزرعة النموذجية للأشجار المثمرة بمساحة إجمالية 129 هكتار اختصاص أشجار مثمرة.

الشكل (02) : تقسيم المستثمرات الفلاحية في ولاية بومرداس

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية والفلاحية

الفرع الثالث: من حيث الموارد المائية والبنية التحتية المائية الزراعية

إن قدرات السقي للولاية من خلال المنشئات المائية المتوفرة تسمح بري ما يقارب 33 000 هكتار ونظرا لقدم وتضرر هذه المنشآت فإن المساحة المسقية حتى سنة 2017 تقدر بـ 846 22 هكتار أي 36 % من المساحة الصالحة للزراعة وتتوزع كما يلي[31]:

60 % خضروات، 17 % الأشجار المثمرة، 12 % الحمضيات، 1 % محاصيل الكبرى.

وتتنوع هذه القدرات في الولاية كالتالي:

- **السدود:** 4 سدود بقدرة استيعاب 8,727 هكم مكعب في السنة.
- **احتباس التلال:** 20 بقدرة استيعاب 3,608 هكم مكعب في السنة.
- **الاستخراج بالحفر:** 324 بقدرة استيعاب 24,228 هكم مكعب في السنة.
- **الآبار:** 1311 بقدرة استيعاب 26,680 هكم مكعب في السنة.
- **أحواض التخزين:** 139 بقدرة استيعاب 3,927 هكم مكعب في السنة.
- **المنابع:** 14 منبع.
- **محطات معالجة مياه الصرف:** 03 محطات.

الفرع الرابع: المجتمع الريفي وأساليب تنظيمه

يعرف المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي يعيش في تجمعات سكانية متواجدة في مناطق ريفية بها مزارع ومراعي وغابات وأنهار وجبال، وقد تكون صحاري، كما أن نشاطهم الأساسي هو الزراعة وبأجور ضعيفة ومنخفضة، وتتوفر فيها الأراضي بأسعار منخفضة، إضافة إلى أنها مكان تتأثر فيه الأنشطة بالأسعار المرتفعة للمعاملات التجارية، تضاف إليها المسافات البعيدة عن المدن والبنية التحتية الفقيرة[32]،ومنه فولاية بومرداس تحتوي على 135 217 نسمة من السكان الريفيين، أما عن القوى العاملة التي تشتغل في النشاط الفلاحي فتقدر ب 43160 فرد.

ينظم هذا المجتمع الريفي عن طريق منظمات اجتماعية مهنية socio-professionelle متمثلة في[33]:

- **التعاونيات الفلاحية:** وهي نوعان :

- تعاونيات ناتجة عن les ex-CAS(المستثمرات الفلاحية الاشتراكية) : 11 تعاونية منها 5 في طور النشاط.

- تعاونيات خاصة: 13 تعاونية في طور النشاط.

- **الجمعيات:** 07 جمعيات (تربية الأبقار، منتجي الزيتون، تربية الأرانب، منتجي الكروم، مربي النحل، السقي، أشجار مثمرة).

- **المجالس المهنية:** 07 مجالس في شعبة: الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء، الطماطم الصناعية، الزيتون، البطاطا، تربية الدواجن.

المطلب الثالث: تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس

تشهد الولاية المعروفة بطابعها الفلاحي المتميز حركة تنموية واسعة، خاصة فيما تعلق بالإنتاج الفلاحي وهذا بعد انتهاج السياسة الفلاحية الأخيرة، والذي ارتأينا تقسيمه إلى قسمين يشمل كل قسم عدة أصناف من المنتجات، ثم بعد ذلك سنحاول تقييم نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الولاية.

الفرع الأول: تطور الإنتاج النباتي

يشمل الإنتاج النباتي منتوجات نباتية مختلفة أهمها: الحبوب، الخضر والفواكه، تأتي الخضر في المرتبة الأولى باعتبارها تساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي.

والجدول التالي يوضح تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي على تطور الإنتاج النباتي:

الإنتاج النباتي	معدل الإنتاج من سنة 2009-2000	معدل الإنتاج من سنة 2016-2010	نسبة التطور
الخضروات	4 300 000ق	5 000 000 ق	+ 16 %
البطاطا	585 000 ق	12 00 000 ق	+ 105 %
البصل	730 000 ق	1100 000 ق	+ 51 %
العنب	1 100 000 ق	2 300 000 ق	109+ %
الحمضيات	230 000 ق	400 000 ق	+ 56 %
زيت الزيتون	12 500 هل	87 000 هل	+ 30 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

أولاً- قطب الخضراوات:

تحتل ولاية بومرداس المراتب العشر الأولى في إنتاج الخضروات على المستوى الوطني وتساهم بنسبة 21% من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط حيث يبلغ معدل الإنتاج خمسة ملايين قنطار.

محليا تساهم 7 بلديات في انتاج 58 % من الإنتاج الولائي وهي خميس الخشنة، برج منايل، كاب جنات، حمادي، أولاد موسى، بودواو البحري وبودواو[34]،إلا أنه يجب استغلال هذه القدرات الإنتاجية في تحقيق التنمية والاستثمار في هذا المجال عن طريق:

- توسيع زراعة الخضروات المبكرة.
- تشجيع الزراعات البلاستكية وخصوصا البيوت البلاستكية المقببة.
- تشجيع الزراعة ذات قيمة المضافة العالية (الزراعة البيولوجية).
- الاستثمار في توضيب الخضروات لتسويقها في الفضاءات التجارية .)grande surfaces(

ومن أهم الخضر المنتجة نجد[35]:

- **البطاطا:** حيث تساهم في إنتاج 14% من المنتوج الإجمالي لولايات الوسط بمعدل 1 200 000 ق، ومن أهم البلديات المنتجة للبطاطا هي: خميس الخشنة، كاب جنات، لقاطة، حمادي، بغلية، برج منايل وزموري حيث تساهم هذه البلديات بنسبة 68 % من الإنتاج الولائى، أما فيما يخص التخزين فتمتلك الولاية قدرات هائلة في التخزين التي تتوزع كما يلي:

- 213 415 م^3 في غرب الولاية.
- 40 301 م^3 في وسط الولاية.
- 9 752 م^3 في شرق الولاية.

مع العلم أن هنالك وحدة تخزين وتوضيب البطاطا تحت الضغط(sous vide) وتحت التبريد على مستوى بلدية أولاد موسى وهناك مشروع خاص في قيد الانجاز لتحويل البطاطا.

من أهم فرص الاستثمار في هذا المجال: الاستثمار في البطاطا المبكرة، الاستثمار في إنتاج بذور البطاطا والاستثمار في تحويل وتوضيب البطاطا.

- **البصل:** تحتل الولاية المراتب الخمس على المستوى الوطني وتساهم في انتاج 49% من المنتوج الإجمالي لولايات الوسط بمعدل 1 100 000 ق، ومن أهم البلديات المنتجة للبصل هي: خميس الخشنة، أولاد موسى، الأربعطاش، كاب جنات، برج منايل لقاطة حمادي حيث تساهم هذه البلديات ب نسبة 65 % من الإنتاج الولائى.

- **الطماطم:** تنتج ولاية بومرداس معدل 300 000 ق سنويا من الطماطم، 45% يتم إنتاجها ف دائرة برج منايل فيما يخص إنتاج الطماطم الصناعية تساهم الولاية في انتاج 3% من المتوج الإجمالي لولايات الوسط بمعدل الإنتاج 53 200 ق.

تعرف هذه الشعبة تراجع في المساحة بعد تخلي الفلاحين عن ممارسة هذا النشاط نظرا لعدم وجود مصنع للتحويل للطماطم المصبرة في الولاية، والعجز الملحوظ في قدرات التحويل على مستوى الولايات المجاورة (تغير نشاط مؤسسة روىبة التي كانت تمتص إنتاج الولاية)، ويمكن تطوير فرص الاستثمار في هذا المجال من خلال إنشاء مصنع لتحويل الطماطم الصناعية.

ثانياً- قطب الكروم:

تحتل ولاية بومرداس المرتبة 1 على مستوى الوطني في انتاج عنب المائدة وتساهم في إنتاج 40% من المنتوج الإجمالي الوطني بمعدل 000 300 2 ق،72 % من المنتوج الولائي يتم إنتاجه في سيدي داود، برج منايل بغلية، الناصرية، كاب جنات وبن شود ودلس(36).

وتعرف هذه الشعبة توسع كبيرا في الولاية مما يشكل تهديدا على الشعب الأخرى التي تعاني في تقلص المساحات المزروعة وهي بالخصوص زراعة الأعلاف والخضروات، حيث أن الانتشار الواسع لهذه الشعبة ناتج عن الربح المالي الكبير للكروم وبأقل تكلفة من الشعب الأخرى، إلا أنه يمكن استغلال هذه النسبة الكبيرة من الإنتاج في خلق فرص للاستثمار في هذا المجال عن طريق إنشاء وحدات لتجفيف العنب، وأيضا إنشاء وحدات للتصبير وتصنيع العصير.

ثالثاً- قطب الحمضيات:

تحتل ولاية بومرداس المراتب العشر الأولى على المستوى الوطني في إنتاج الحمضيات وتساهم في إنتاج 5% من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط بمعدل إنتاج 000 400 ق حيث تملك الولاية قدرات ومؤهلات لتشجيع زراعة الحمضيات.

أهم البلديات المنتجة: خميس الخشنة، سوق الاحد، حمادي، برج منايل، يسر، لقاطة، بغلية سي مصطفى واولاد هداج، هذه البلديات تساهم في إنتاج 80 % من المنتوج الولائى .

رابعاً: قطب الزيتون و زيت الزيتون

تساهم الولاية في إنتاج 5% من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط بمعدل إنتاج 000 87 ق، وأهم البلديات المنتجة هي: بني عمران، شعبة العامر، تاورقة وعمال هذه البلديات تساهم في إنتاج 59 % من المنتوج الولائي .

وتعرف هذه الشعبة تذبذبا في الإنتاج وهذا لدورة التناوب التي تمر بها شجرة الزيتون وعدم الاعتناء بالشـــجرة وعدم احترام شروط الجني(gaulage) وهذا ما يؤثر سلبا على مردود إنتاج الزيت الذي يتراوح من 12 إلى 25 ل/ق، أما فيما يخص وسائل الإنتاج في هذه الشعبة تملك ولاية بومرداس 42 معصرة لزيت الزيتون أكثرها تتمركز في بني عمران 15 معصرة، تاورقة 10 معصرة.

ومن بين الطلبات الاستثمارية على مستوى الولاية إمكانية إنشاء وحدة لتصنيع المعاصر المتنقلة (fabrication des huileries mobiles) معصرة الزيتون وتصبير الزيتون وللعلم أن عملية تصبير الزيتون حاليا هي تقليدية وتقام في المنازل.

أما فيما يخص فرص الاستثمار في هذا المجال:

- تكثيف زراعة أشجار الزيتون في المناطق المؤهلة .
- إنشاء وحدات تعبئة وتخزين زيت الزيتون وتصبير الزيتون .
- إنشاء معاصر جديدة خصوصا المتنقلة منها.
- إنشاء نقطة تجميع الزيتون لتسهيل عملية اقتناء الزيتون من طرف أصحاب المعاصر.

- إنشاء وحدات لتثمين المتنوجات الثانوية (sous produits).

خامساً- قطب المحاصيل الكبرى:

تعتبر ولاية بومرداس منتجا أساسيا لإنتاج بذور الحبوب بمعدل إنتاج 24 ق/هكتار حيث يتم تمويل أغلب ولايات الوسط بالبذور، ومن أهم البلديات المنتجة هي: يسر، زموري، سي مصطفى، شعبة العامر ولقاطة تساهم في إنتاج 66 % من الإنتاج الولائي.

أما فيما يخص إنتاج البقول الجافة، تتميز الولاية بقدرات إنتاجية هامة عرفت في السنوات الأخيرة بعض التراجع بسبب انتشار الخنازير المخربة للمحاصيل، ومن أهم فرص الاستثمار في هذا المجال هي تطوير والمحافظة على الأصناف الوراثية للبذور، أيضا إنشاء وحدات تعليب وتحويل الحبوب الجافة.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني

يعد الإنتاج الحيواني من أهم المنتجات الفلاحية التي تساهم في كثير من الاحتياجات الغذائية كما أن تنميته والاهتمام به يعمل أيضاً على تنمية مختلف القطاعات خاصة القطاع الصناعي الذي يتم تمويله بكثير من المواد الأولية التي تدخل في تركيب المنتجات الصناعية.

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني منذ تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

الإنتاج الحيواني	معدل الإنتاج من سنة 2009-2000	معدل الإنتاج من سنة 2016-2010	نسبة التطور
الحليب	27 000 000 ل	45 000 000 ل	%66+
اللحوم البيضاء	98 000 ق	145 000 ق	%48+
البيض	140 000 000 وحدة	160 000 000 وحدة	% 15 +
العسل	817 ق	1708 ق	% 109+

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

أولاً- قطب الحليب:

تحتل ولاية بومرداس المراتب خمسة عشر الأولى في إنتاج الحليب و في تجميع الحليب على مستوى الوطني وتساهم في إنتاج 7 % من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط بمعدل إنتاج 45 000 000 لتر وتساهم كل من دائرة دلس، بغلية والناصرية بإنتاج 52% من الإنتاج الولائى للحليب (37).

من أهم فرص الاستثمار في هذا المجال:

- إنشاء مزارع متطورة لتربية الأبقار (شراكة).
- الأعلاف المصنعة المائية الضوئية(culture hydroponique).
- تعزيز شبكة جمع الحليب وإنشاء مجمع مركزي)(centre de collecte.
- إنشاء الملبنات /الملبنات المصغرة.

وللعلم ان الجهة الغربية للولاية تتميز بما يلي:

- 04 ملبنات في كل من بودوا وخميس الخشنة وحمادي.
- 04 وحدات لتصنيع الجبن.
- وحدتين لتصنيع الياغورت.

أما بالنسبة للجهة الشرقية والتى تعتبر حوض إنتاج الحليب فتمـلك وحدة تجميع الحليب فقط في بن شـود، وحدة لتصنيع الجبن ببرج منايل وباعفير.

من بين الطلبات الاستثمارية على مستوى الولاية : خلق ملبنات في بلدية برج منايل ودلس، إنشاء وحدة لإنتاج الأعلاف المصنعة المائية ومزرعة لتربية الأبقار.

ثانياً- قـطب الدواجـن:

تحتل ولاية بومرداس المرتبة خمسة عشر على مستوى الوطني في إنتاج اللحوم البيضاء وتساهم في إنتاج 8% من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط بمعدل إنتاج 000 145 ق.

تعتبر بلدية تاورقة قطب الدواجن، حيث وحدها تساهمب14%من الإنتاج الولائى تليها قورصوب 8%كما يتوفر على مستوى الولاية 27 مذبح ووحدة تحويل اللحوم بخميس الخشنة.

ومن بين الطلبات الاستثمارية على مسـتوى الـولاية: إنشاء مذبحين بيسر وبرج منايل ووحدة تربية الدواجن برج منايل، أما فرص الاستثمار في هذا المجال:

- مباني حديثة لتربية الدواجن وإعادة تاهيل البيوت البلاستكية المستعملة في تربية الدواجن (المواصفات تقنية).
- استحداث نظام للذبح، وحدة تقطيع وتحويل(découpe et transformation).
- تثمين بقايا المذابح.

ثالثـا: قطب البيض

إن معدل إنتاج البيض هو160 مليون وحدة وتساهم الولاية في إنتاج 8% من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط، حيث يتم إنتاج 54 % في كل من بلدية خميس الخشنة، قورصوب وبودواو.

من أهم فرص الاستثمار في هذا المجال إنشاء وحدات لتثمين البيض وقشور البيض (مواد التجميل الخ).

رابعاً- قطب العسل:

تساهم الولاية في إنتاج 8% من المنتوج الإجمالي للولايات الوسط من العسل بمعدل إنتاج 1708 ق سنويا وتساهم كل من دائرة بغلية وبرج منايل وخميس الخشنة في إنتاج 60% من المنتوج الولائى.

فرص الاستثمار في هذا المجال:

- مجال تربية النحل.
- استحداث وحدات تحويل منتجات الخلية (حبوب الطلع، الشمع، بروبليس.....).

- في مجال زراعة النباتات ذات القيمة المضافة (التي تضمن غداء للنحل واستخلاص الزيوت الأساسية).

كما يمكن استغلال قدرات الإنتاج الحيواني في شعب أخرى من خلال:

- الاستثمار في تربية الأرانب في المناطق الجبلية التي تعرف تطور في ولايات أخرى وهذا لنوعية اللحم الذي لا يحتوى على الكولسترول.
- الاستثمار في تصنيع الآلات والعتاد الفلاحي الملائم لطبيعة وتضاريس الولاي.
- إنشاء وحدات للخدمات (تحليل التربة ، الحرث والبذر، الحصاد والجني ... الخ).
- إنشاء وحدات لتصنيع الأسمدة العضوية من بقايا الفلاحية أو الصناعة الغذائية.
- إنشاء وحدة لتجميع وتحويل جلود حيوانات المذابح.

المطلب الرابع: تقييم نتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس2009-2016

طبقا للإحصائيات الفلاحية من سنة 2009، أي منذ بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى سنة 2016، فإن هذه السياسة قد جاءت بنتائج إيجابية حيث الملاحظ لنسبة تطور الإنتاج في مختلف الأقطاب الفلاحية فهي مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال الآثار الناتجة عن تطبيق هذه السياسة في كل من الموارد الطبيعية، المردود، واليد العاملة، والدعم الفلاحي باعتبارها أهم المؤشرات الأساسية لمعرفة مدى نجاح السياسة من عدمها.

الفرع الأول : الآثار على الموارد الطبيعية

المساحة	المساحة قبل سنة 2009	المساحة خلال 2016-2010	نسبة التطور
المساحة المسقية	12 20 هكتار	20 74 هكتار	% 70
مساحة الحمضيات	2 092هكتار	2 178 هكتار	% 4
مساحة أشجار الكروم	8 748 هكتار	11 550هكتار	% 32
مساحة أشجار الزيتون	6 880 هكتار	8 274 هكتار	% 20

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

ما يمكن ملاحظته من مساحات الأراضي المستغلة بجميع أنواعها هي كونها في توسع مستمر، وهذا أمر إيجابي خاصة فيما تعلق بمساحة الأراضي المسقية بنسبة تطور قدرت ب 70% نتيجة الاستغلال الأمثل لموارد الري المتوفرة، إلا أن النسبة المرتفعة لمساحة الكروم فهي مقلقة نوعا ما لأنها تشكل تهديدا على المساحات الأخرى باعتبارها ليست من الموارد الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: الآثار على معدل المردود

نوعية المردود	نسبة الإنتاج قبل سنة 2009	نسبة الإنتاج خلال 2016-2010	نسبة التطور
الكروم	200 ق/هكتار	300 ق/هكتار	50 %
البطاطا	200 ق/ هكتار	300 ق/هكتار	50 %
الحليب	8 مليون لتر	18 مليون	125 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو تطور معدل المردود في جميع الأقطاب بنسب مرتفعة وخاصة قطب الحليب بنسبة قدرت ب 125 % باحتلالها المراتب الأولى في إنتاج وتجميع الحليب على المستوى الوطني.

الفرع الثالث: الآثار على اليد العاملة

اليد العاملة قبل سنة 2009	اليد العاملة خلال 2016-2010	نسبة التطور
47 996 يد عاملة	43 160 يد عاملة	%10

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي منذ تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في إنخفاض مستمر بنسبة قدرت ب -10%، حيث نلاحظ عزوف الشباب عن مهنة الفلاحة وهوأمر مقلق، باعتبار أن من أهم ركائز هذه السياسة تقوية المورد البشري، إلا أنه يمكن إرجاع أهم أسباب العزوف إلى ضعف الإرشاد الفلاحي في الولاية.

الفرع الرابع: الدعم الفلاحي

قدر عدد المستثمرات الفلاحية المستفيدة من الدعم الفلاحي في الولاية من سنة 2000 إلى 2017 ب: 6 855 مستثمرة فلاحية.

- مبلغ الدعم المجسد من سنة 2000-2009: 1 508 320 199,94دج.
- مبلغ الدعم المجسد من سنة 2010-2017: 1 588 263 353,81دج.

ويقسم هذا الدعم حسب الشعب الفلاحية في الولاية، وسنحاول توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل(03): توزيع الدعم حسب الشعب لفترة 2010-2017

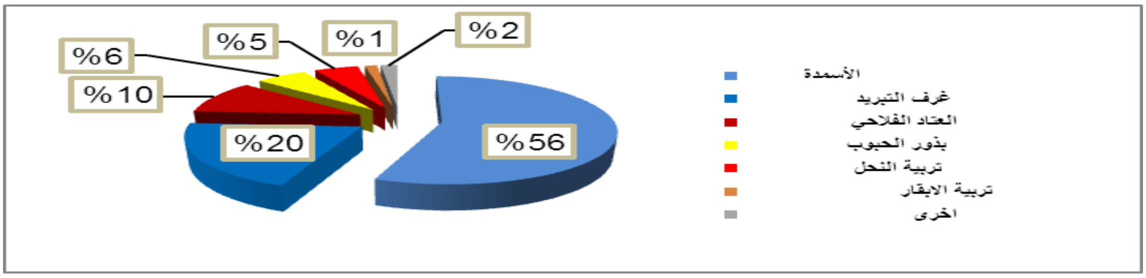

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس

تم خلال هذه الفترة 2009-2016 تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي في الولاية وحتى سنة 2017 النتائج قيمة إلا أنه لم يصل بعد للأهداف المسطرة في عقود النجاعة، حيث قدر معدل قيمة الإنتاج الفلاحي المتوسط بحوالي110 مليار دج، أما نسبة المشاركة في الإنتاج الوطني من حيث القيمة فقدرت بنسبة4%، حسب الشكل التالي المقدم من طرف مصلحة الإحصائيات لمديرية المصالح الفلاحية[38].

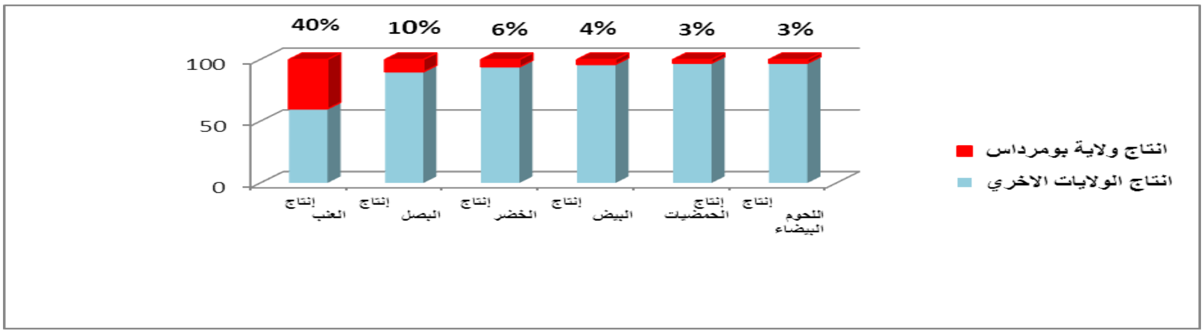

الفرع الخامس: نقاط قوة وضعف القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس

بالرغم من النتائج الايجابية التي تم تحقيقها من طرف الولاية سواء فيما تعلق بالإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، إلا أن هذا لا يمنع من معاناتها من مجموعة من المشاكل، أين قمنا بتقسيم نقاط القوة والضعف للقطاع الفلاحي في ولاية بومرداس وهي كالتالي :

1- نقاط القوة:

- فيما يتعلق بالمناخ، يتراوح معدل التساقط 600 مم3 في السنة إضافة إلى عدم وجود الصقيع .
- تتميز التضاريس في الولاية كون أغلبية الأراضي ذات منحدرات اقل من 12.5 % وتوفر التربة الخصبة.
- توفر شبكة طرقات تسهل نشاط الفلاحي.
- التحكم في التقنيات Savoir faire والاستعداد للاستثمار في القطاع.
- توفر مؤسسات التكوين المهني (CFPA).
- فتح فرع العلوم الفلاحية على مستوى جامعة بومرداس.
- توفر المعهد التقني لزراعة البقول والمحاصيل الصناعية بدائرة يسر (ITCMI ISSER).

- قرب الولاية من مختلف المعاهد ذات التخصص الفلاحي (INPV, ITGC, CNCC INRA) ومن المدرسة الوطنية للعلوم الفلاحية.

2- نقاط الضعف:

- انعدام إمكانية توسيع المساحات الفلاحية.
- صغر مساحات المستثمرات الفلاحية.
- أغلبية الأراضي الفلاحية هي ملك للخواص.
- الاعتماد على تحسيس الفلاحين فقط في اختيار المخطط الزراعي.
- تخلي الفلاحين عن بعض الزراعات من أهمها البقول الجافة بسبب انتشار الخنزير، وسيطرة زراعة الكروم.
- نقص اليد العاملة المؤهلة.

الخاتمة:

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دوراً مهماً في عمليات التوسع الإنتاجي ومن المجمع عليه أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة والى حد كبير على الظروف الطبيعية، ولقد استهدفت السياسات الزراعية المتوالية منذ بداية الألفية إلى سنة 2018 صلب القطاع الزراعي التي تمثلت أساسا في تقوية البنية التحتية الزراعية، والنتائج المحققة حاليا في الميدان الفلاحي ليست ثمرة سياسات ظرفية بقدر ما هي ثمرة جهود متواصلة لتحقيق التنمية الفلاحية فكل السياسات الفلاحية هي استمرارية ولا تلغي سابقتها، كما أن الإهتمام الذي أولته الحكومة والإطار المالي المخصص للتنمية الفلاحية مع برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 جعل القطاع الفلاحي يعيش تغيرا هيكليا على مستوى البنية التحتية الزراعية، وعلى مستويات الإنتاج الفلاحي.

وعلى العموم ما يمكن استنتاجه من خلال الدراسة التقييمية لولاية بومرداس أنها قد حققت نتائج معتبرة نوعا ما خلال فترة زمنية قدرت بستة سنــوات من 2010 إلى 2016، نظرا لطابعها الفلاحي المتــميز، وإنتاجها للخضروات والحبوب والكروم حيث عرفت خلال هذه السنوات حركة تنموية واسعة، وكذلك من حيث موقعها الاستراتيجي باعتبارها محطة عبور لمختلف الولايات الأخرى، وهوما جعلها تتحول إلى وجهة مفضلة للمستثمرين والمتعاملين الصناعيين والفلاحين نظراً للقدرات التي تتمتع بها المنطقة في مجال العقار الفلاحي، ومن خلال الإحصائيات السابقة، وحسب أراء المصالح الفلاحية للولاية فإن تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ولاية بومرداس، بالرغم من المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي وعلى رأسها غزو الإسمنت على الأراضي الفلاحية، وعدم الاستــغلال الأمثل للدعم المقدم من طرف الدولة للفلاحين، كذلك نقص المستوى التعليمي للفلاح وضعف الإرشاد الفلاحي في الولاية وغيرها من المشاكل البيروقراطية، إلا أنها كانت لها أثرا إيجابيا في الإنتاج الفلاحي مقارنة بالسنوات السابقة إذ تم

من خلال هذه السياسة إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي للولاية وتوسع عدد المهنيين والفاعلين بهذا القطاع خاصة في المجالين النباتي والحيواني، كما أن التحسينات التي طرأت على الإنتاج الزراعي ساهمت في زيادة الدخل للفلاحين الريفيين، الأمر الذي انعكس على تحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين الريفيين.

الهوامش:

(1) عبد الرزاق عبد الحميد شريف، السياسات الاقتصادية الزراعية، كلية الزراعات والغابات، جامعة الموصل، 1990، ص 120.

(2) عبد الرزاق عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 121.

(3) محمد غردي، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 20.

(4) التقرير الاقتصادي العربي، صندوق النقد العربي، العدد 2010،30، ص 314، شوهد يوم 2018/07/20 على الموقع https://www.amf.org.ae/ar/

(5) بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 62-88، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص27.

(6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم 24 أوت 1962،الذي يحمي الأملاك الشاغرة، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخ في 1962/4/7، ص 132.

(7) الحسين شعبان، أثر سياسة التصنيع على التنمية الفلاحية في الجزائر من 1962 إلى 1989، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2000-2001، ص73.

(8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إستراتيجية التنمية المحلية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الدورة 18،جويلية 2001.

(9) عويسي وردة، الاستثمار الزراعي وأثره على سوق العمالة في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015/2014، ص 88.

(10) عويسي وردة، نفس المرجع السابق، ص 88 .

(11) عويسي وردة، نفس المرجع السابق، ص 92.

(12) رابح حمدي باشا، فاطمة بكري، مداخلة، بعنوان التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق أهداف التنمية الزراعية في الجزائر وسبل مواجهتها، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات القطاع الزراعي في الدول العربية والإسلامية،27-28 فيفري 2011، جامعة الجزائر.

(13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08_16 المؤرخ في 3 أوت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 46، المؤرخة في 10أوت 2008، ص5.

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة وزير الفلاحة والتنمية الريفية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية، أكتوبر 2010.

(15) RA D P ,Ministère de l’agriculture du développement rural, le renouveau agricole et rural En marche, revue et perpectives, mai 2012 , p 7.

(16)DSA setif, Renouveau de l'economie agricole et rurale, wilaya de setif , coopsel, juin 2009, p 4.

(17) R A D P, M.A.D.R , l'ingénierie territoriale au service de l’attractivité de la compétitivité des territoire, El_aurassi 4 mars 2009.

(18) بلقاسم حوام، بوتفليقة سيشرف على إمضاء عقود النجاعة الفلاحية مع الولاة، مقال نشر في الشروق اليومي في 28- 10- 2008، شوهد يوم 24-07-2018، على الموقع https://www.djazairess.com/echorouk/27943.

(19) RA D P. conseil national Economique et social, Rapport sur :L’état économique Et social de la nation 2011-2021, mai 2013, p55.

(20) Ministère de l'agriculture et du développement rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, 2014, P 04.

(21) فضيل ابراهيم مزاري، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:1962-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص ص 193-194.

(22) R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, les pôles agricoles, juin 2016, p 04.

(23) M.A.D.R, les pôles agricoles, ibid, p 06.

(24) R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, Objectifs de développement des filières stratégiques de l'agriculture, 02 juin 2016, p 05 à p 07.

(25) R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, le plan d'action fellaha 2019, réunion sectoriel, p 07.

(26) عقون سعاد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، 2015، ص 273.

(27) l'andi, invest in Algeria: wilaya de boumerdes, 2013, p 07; vu le 20-07-2018,http://www.andi.dz/PDF/monographies/boumerdes.pdf.

(28) نعيمة حاجي، أراضي العرش في القانون الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 25.

(29) قانون التوجيه الفلاحي 08-16، مرجع سبق ذكره.

(30) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة الإحصائيات والحسابات الإقتصادية الفلاحية، مكتب الإحصائيات والتحقيقات الفلاحية.

(31) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، نفس المرجع السابق.

(32) Claude Sauvageot et Patricia Dias Da Graça , indicateurs pour la planification de l'éducation pour lespopulation rurales, un guide pratique, FAO-UNESCO-IIPE, Juillet 2005, P 15.

(33) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة التنمية الريفية وتشجيع الاستثمار، مكتب ترقية الاستثمار ومراقبة المشاريع.

(34) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

(35) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، نفس المرجع السابق.

(36) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية، نفس المرجع السابق.

(37) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، نفس المرجع السابق.

(38) مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، نفس المرجع السابق.